بيان

من

حزب التحرير

(إندونيسيا)

حاكم إندونيسيا (عبد الرحمن واحد)

يُشجّع الحركات الانفصالية

على فصل الأقاليم

ويُرسِّخ قدم الاستعمار

الأمريكي في البلاد

٢٤ من جُمادى الأولى ١٤٢١هـ

٢٠٠٠/٠٨/٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

ألقى عبد الرحمن واحد، حاكم إندونيسيا، "بيان المحاسبة" عن أعماله خلال المدة المنقضية من حكمه اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩م. وذلك أمام "مجلس الشعب الاستشاري" الذي انعقد يوم الثلاثاء ٢٠٠٠/٠٨/٠٨م ولغاية ٢٠٠٠/٠٨/١٨، وهو المجلس الذي يتمتع بأعلى سلطة في البلاد ويملك صلاحية عزل الرئيس. وهو الهيئة التي انتخبته، بعد سقوط حبيبي خليفة سوهارتو، بعملية انتخاب صورية تمت بعد مداورات ومناورات مشبوهة جرت وراء الكواليس، مع أن حزبه "حزب نهضة الشعب" لا يملك إلا ٥٧ صوتاً من مجموع الأصوات البالغ ٦٨٦ صوتاً.

وأهم ما ورد في البيان: عَرْضُه للمشاكل التي تواجه البلاد وأسبابِها وكيفيةِ حلها، وسعيهُ للتحول إلى الديمقراطية وبناءِ نظام سياسي على أساس ديمقراطي. هذا الجزء من البيان هو الذي يستحق التعليق. أما الباقي فهو خارج عن موضوعه وبخاصة

حين أسهب فيما سوف تقوم به الدولة وليس فيما قامت به من أعمال، وحين أنحى باللوم على الحكومات السابقة لتغطية تقصيره وضعفه بل وتخبّطهِ في تسيير دَفّة الحكم، وحين عرض أفكاراً نظرية تقل عن مستوى محاضرة من طالب علوم سياسية. فهذا كله لا يستحق الرد.

أما المشاكل فإنها تتلخص في الحركات الانفصالية والنزاعات الطائفية والعرقية، وفي الأزمة الاقتصادية الحادة، وبخاصة الوجه المالي منها، التي تمر بها البلاد منذ عام ١٩٩٧؛ وفي فساد مؤسسات الدولة.

قال في بيانه: "تواجهنا تحديات تتمثل في التغلب على الحركات الانفصالية في أتشيه وإريان جايا، إذ يوجد في هاتين المنطقتين المضطربتين حملات جماعية منظمة تَرتكبُ أعمالاً ضد وحدة الجمهورية الإندونيسية، وبالوقت نفسه يواجهنا وضع آخذ في السوء مع الوقت في المولوك" وقال: "يواجه أمتنا من الناحية السياسية تهديد لوحدة أراضيها ووحدتها الوطنية من خلال هذه

الحركات الانفصالية ومن خلال النزاعات الداخلية الدينية والعرقية".

وعن أسباب إثارة هذه الحركات الانفصالية قال في بيانه: "أثارتها ثلاثة عوامل مجتمعة أولها إهمال الحكومة (الحكومات السابقة) الطويل لتحسين ظروف الحياة المعاشية للسكان المحليين في الوقت نفسه الذي يجري فيه استغلال الثروات الطبيعية الضخمة لهذه المناطق؛ وثانيها وهو أقلها توافقاً وانسجاماً مع الاهتمامات المحلية نظراً لتسلط الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بإريان جايا، ويظهر ذلك في عملية اختيار الموظفين الحكوميين لمجالات عدة وبمستويات مختلفة، وثالثها، وهو ما يجب التسليم به، وجود عناصر انفصالية طائشة ومتهورة تعمل باستمرار على استغلال استياء الناس وسخطهم لصالح تنفيذ مخططاتهم السياسية ضد إندونيسيا".

إن التحديات والأخطار التي تواجهها الأمة الإسلامية في إندونيسيا أكبر وأخطر مما ورد في البيان. إذ إن الحركات

الانفصالية لا تقتصر على أتشيه وإريان جايا، بل هناك تحركات انفصالية في إقليم شرق كاليمنتان الغني بالنفط، وفي جنوب سولاويزي وفي إقليم ريو الغني بالنفط في وسط سومطره. كما أن النزاع في المولوك أخذ يتفاقم وهو في طريقه لكي يتخذ طابعاً انفصالياً؛ والنزاعات العرقية كثيرة جداً ومتعددة بالنظر لتعدد الأعراق التي تزيد عن مائتين وخمسين عرقاً. إذ إن إندونيسيا تربة خصبة لظهور الحركات الانفصالية ونموها والنزاعات العِرْقية والدينية إذا وجدت متنفساً وفُتح الباب أمام ظهورها. وإن من أخطر ما تواجهه البلاد في الوقت الحاضر هو ظهور هذه الحركات التي ستتخذها الدول الأجنبية ذريعة للتدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية، فضلاً عن نشر القلاقل وضرب الاستقرار والأمن، واستنزاف الجهود والأموال.

أما عن أسباب إثارتها فليس الأمر كما ورد في البيان، إذ إن السبب الحقيقي هو انفصال تيمور الشرقية وتسليمها للأعداء لقمة سائغة؛ فلم يكن من قبيل الصدفة أن تظهر كل

هذه الحركات والنزاعات بعد انفصالها. وهذه الأسباب ليست هي التي أثارت سكان تيمور الشرقية وأدت لانفصالها. بل السبب الحقيقي هو تدخل الدول الغربية المعادية للأمة الإسلامية وعلى رأسها أمريكا وخضوع الحكام العملاء: حبيبي و(واحد) أمام هذا التدخل. فقد ورد في كتاب الذل والهوان الذي وقعه (واحد) بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٥ ووجّهه لسكرتير عام الأمم المتحدة ويقبل فيه بفصل تيمور الشرقية ما نصه: "ليَ الشرف أن أخبرك بأن مجلس الشعب الاستشاري للجمهورية الإندونيسية قد تبنى رسمياً في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٩٩ القرار رقم V/MPR/1999 والخاص بالاستفتاء الشعبي في تيمور الشرقية" و"مجلس الشعب الاستشاري يقر نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي حصل في تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس لعام ١٩٩٩..."، و"...إن القرار رقم VI/MPR/1978 حول تأكيد اعتبار إقليم تيمور الشرقية من ضمن أراضي الجمهورية الإندونيسية الموحدة يعتبر ملغىً".

هذه الخيانة التي اقترفها حكام إندونيسيا هي خيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين (وهي في الوقت نفسه مخالفة للدستور الذي يتبنونه والذي نص في مقدمته وبأكثر من سياق على وحدة الأراضي الإندونيسية والذي أقسموا على المحافظة عليه). وقد تواطأ معهم كل من وافق على الانفصال من أعضاء مجلس الشعب الاستشاري، كما تخاذل كبار ضباط الجيش وقصّروا في أداء واجبهم حين سمحوا بتمرير هذه المؤامرة على الأمة في وضح النهار. هذه الخيانة هي السبب الحقيقي في إثارة الحركات الانفصالية والنزاعات الدينية والعرقية، ومما زاد الطين بِلّة وشجعها على الظهور والاندفاع بقوة هو الأسلوب والتصرفات التي يمارسها (واحد) في التعامل معها. فعندما سئل في خريف عام ١٩٩٩ عن الأوضاع في أتشيه صرح قائلاً: "أُؤيّد حقهم في الاستفتاء، فإذا عملنا ذلك مع تيمور الشرقية فلماذا لا نعمله مع أتشيه؟". وحين وقّع ممثله في جنيف الدكتور حسن وراجودا مع ممثل حركة أتشيه الحرة اتفاقية "التفاهم المشترك حول الوقفة الإنسانية الخاصة بأتشيه" في مدينة بافوس السويسرية بتاريخ

٢٠٠٠/٠٥/١٢ وبوساطة "مركز هنري دونانت للحوار الإنساني" التابع للصليب الأحمر يكون قد اعترف بشرعية الحركة، مع علمه الأكيد بأهدافها الانفصالية، ويكون قد ساعد على تدويل الأزمة مع أنها مسألة داخلية. أما بالنسبة لتصرفاته تجاه الحركة الانفصالية في "إريان جايا" فهي أدهى وأمرّ. فقد عقد البابوا (سكان إريان جايا) مؤتمرهم الثاني في جايابورا، عاصمة الإقليم، على مسافة ٤٠٠٠ كيلومتر من جاكرتا، وذلك بين ٢٠٠٠/٠٥/٢٩ و ٢٠٠٠/٠٦/٠٤ في الإستاد الرياضي للمدينة المزيّن بأعلام الانفصال، وحضره ما لا يقل عن ثلاثة آلاف. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية برئاسة ذيس هايو إلويا، وأصدر بياناً في نهاية المؤتمر يدعو إلى استقلال بلاد البابوا (إريان جايا) عن الجمهورية الإندونيسية، ورد في البيان: "لقد حصل شعب البابوا على استقلاله في ١٩٦١/١٢/٠١ عندما ترك الهولنديون آخر مستعمراتهم، والمؤتمر يرفض "مرسوم الاختيار الحر" لعام ١٩٦٩ الذي تم برعاية الأمم المتحدة حين حصل التصويت بالإجماع لصالح الوحدة مع إندونيسيا، لأنه جرى

تحت التهديد والإكراه والعنف". وطلب المؤتمرون من حكومة جاكرتا "الاعتراف بسيادة الإقليم" وقرر المؤتمرون بالإجماع شن حملة دولية ومحلية من أجل استقلال الإقليم وطلبوا مساعدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا. وبتاريخ ٢٠٠٠/٠٧/٠٤ اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية مع (واحد) في القصر الرئاسي بجاكرتا وقدموا له تقريراً عن أعمال المؤتمر وبياناً مفصلاً عن كيفية صرف المنحة الحكومية، ومقدارها مليار روبية، التي دفعها لهم لتغطية نفقات المؤتمر. وخرج المجتمعون من عند (واحد) متفائلين ووصفه إلويا بقوله: "إنه أعظم هبة من الله لهذه البلاد". والسؤال الآن: ما هو موقف (واحد) من هذا العمل الخطِر الذي يهدد وحدة البلاد في الصميم، وبخاصة إذا عُلِم أن السكرتير الأول في السفارة الأمريكية قد حضر المؤتمر وحضره مندوبون من أستراليا وغيرها تحت اسم المراقبين الصحفيين؟! إن (واحد) هو الذي وافق على عقد المؤتمر، وكان من المقرر أن يحضره لكنه استقبل المتآمرين في القصر الرئاسي وخرجوا من عنده متفائلين يصفونه بأعظم هبة من الله للبلاد!

ولما سمع بالقرارات لم يزد على رفضه لها بحجة "أنها لا تمثل رأي جميع سكان الإقليم" وترك المتآمرين يسرحون ويمرحون ويعيثون في الأرض فساداً ويتدربون على السلاح ويكدسونه ليوم الفصل.

أما عن أسلوب معالجة هذه الحركات الانفصالية والنزاعات الداخلية فقد ورد في البيان ما نصه: "تتم معالجة النزاع في أتشيه بأسلوب الجمع بين الناحية الإنسانية والمحافظة على القانون... مع أن (الوقفة الإنسانية) الجاري تنفيذها غير قادرة على وقف العنف تماماً..." و"والأحسن من هذا أن الحكومة بصدد وضع مسودة وثيقة الحكم الذاتي بأتشيه وفقاً للتفويض الممنوح لها بجلسة المجلس الاستشاري لعام ١٩٩٩م... وإن شاء الله سوف يظهر الحكم الذاتي الخاص بأتشيه لحيز الوجود هذا العام" و"إن هذا المسعى سوف يُتَّبع مع إريان جايا، ومن المتوقع أن يتم تطبيقه مع وقت تطبيقه في أتشيه" و"وستستمر الحكومة في الجمع بين الصالح العام والإقناع والمساومة في العملية السياسية... مع محاولة فرض القانون لحل مشكلة أتشيه وإريان

جايا" و"أما فيما يتعلق بالمولوك فإن الحكومة تدرك تماماً أن النزاع الجاري بين عامة الناس منذ سنتين هو تهديد خطير لقيم الأخوة المعتبرة والقائمة بيننا كافة؛ وسنستمر في جهود المصالحة بين الأطراف المتنازعة وسنتخذ إجراءاتٍ صارمة ضد من ينتهك القانون".

وهكذا فإنه كما جرى تشخيص المرض بشكل خطأ فإنه يجري وضع علاج خطأ له. ففي الوقت الذي انفصلت فيه تيمور الشرقية عن البلاد وتجري محاولات فصل أتشيه وإريان جايا والمولوك وغيرها فإن الحكومة تحاول حل هذه المسائل التي جلبها حبيبي و(واحد) وغيرهما من العملاء الخونة لأهل البلاد بأسلوب تهدئة الخواطر والمصالحات الواهية وبتطبيق "الحكم الذاتي" مع أتشيه وإريان جايا، ظناً من الحكومة أنها تقضي على دعوات الانفصال بهذه الأساليب الفاشلة. إن هذه السياسة في مثل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ستؤدي إلى تسهيل الطريق أمام مساعي الانفصال المتصاعدة، وتزيد من عزيمة الانفصاليين وتقوّي شوكتهم. وإن مطالبهم لن تقف عند حد

"الحكم الذاتي" أو غيره من أشكال الارتباط، وإن تذرعوا بعدم التوزيع العادل للموارد الطبيعية أو باستئثار جزيرة جاوة بنصيب الأسد من ثروات البلاد دون باقي الأقاليم أو بالظلم الواقع عليهم من الفئة الحاكمة، فإن ذلك كله تغطية للأهداف الحقيقية التي يسعون إليها وهي الانفصال التام. وإن أي تهاون أو تراخٍ في التعامل مع أي إقليم سيدفع باقي الأقاليم إلى مطالب مماثلة، تماماً كما حصل عند التفريط في إقليم تيمور الشرقية الذي أشعل نار الفتنة في البلاد.

إن وحدة الأراضي الإندونيسية هي من وحدة المسلمين، وهي حكم شرعي أمرنا الله بوجوب التقيد به، فهي ليست ملكاً لحكام إندونيسيا أو لغيرهم، فلا يجوز السكوت عن التفريط بها، سواء أحصل ذلك من حاكم البلاد أم من غيره، ولذا فإنه يجب على الأمة وعلى المجلس الاستشاري بشكل خاص وعلى كبار الضباط أن يضعوا حداً للسياسات التي تؤدي إلى شرذمة البلاد وتمزيقها، وأن يعملوا على تطبيق السياسات التي تزيد من ترابط الأمة وتماسكها وقوة وحدتها، وعليهم أن لا ينخدعوا

بالتصريحات الجوفاء لمن يتباكون على وحدة البلاد بعد أن أشعلت أيديهم نار الفتنة التي أخذت تأكلها.

أما فيما يخص الأزمة الاقتصادية فإن أهم ما تناوله البيان هو الفقرة الخاصة بدور صندوق النقد الدولي في محاولة إنعاش الاقتصاد الإندونيسي، أما باقي الفقرات فهي ترقيعات لنظام البنوك والمؤسسات المالية والإفلاسات المتعددة التي عمّت الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومحاولاتٌ لتطويق ذيول الأزمة التي زادت من عدد الفقراء لدرجة تعذَّر معها على نصف السكان الحصولُ على ما يكفي نفقاتهم المعاشية الأساسية اليومية. فقد ورد في البيان: "إن اشتراك صندوق النقد الدولي بموارده المالية الضخمة في برنامج الإنعاش الاقتصادي لإندونيسيا يتطلب نظاماً حكومياً صالحاً والتزاماً قوياً لنكون قادرين على الامتثال للسياسة التي تم الاتفاق عليها؛ ويفهم من هذا أنه عمل من الأعمال التي تعتبر تدخلاً في سيادة الدولة، ومع ذلك فإن الحكومة ترى أن الالتزامات الدولية يجب أن تُلْتَزم تماماً...".

هذه لمحة عابرة عن دور صندوق النقد الدولي في الأزمة الاقتصادية، وهو متعلق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي؛ ومع أنها لمحة عابرة إلا أنها تكشف عن أمر خطِر للغاية، وهو تدخل الصندوق فيما يطلقون عليه "سيادة الدولة" أي التدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية، وهذا يكشف عن المدى الذي وصل إليه حاكم إندونيسيا في التفريط بمصالح البلاد.

منذ أواخر ثمانينات هذا القرن وأمريكا تسعى لتهيئة الساحة الدولية أمام شركاتها العملاقة، وذلك عن طريق ما أطلقت عليه: تحرير الاقتصاد، وإعادة النظر في تشريعات الدول المتعلقة بالتجارة الخارجية، وإلغاء القيود عليها وعلى الاستثمارات، وتخفيض أو إلغاء التعرفات الجمركية، وفتح الأسواق للأجانب، وإزالة القيود التي تحد من تملكهم أو من استثمارهم. واستخدمت لذلك أدواتها الاقتصادية القوية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت اسم "برامج تعديل الهيكلية"، وشنت حملات تهديد تجارية للرد على فتح الأسواق، مثل وقف الأسواق المفتوحة التي اعتبرتها غير قانونية للتكنولوجيا

الأمريكية. وعملت على خلق منطقة تجارية حرة لجنوب شرق آسيا، وإلى تنفيذ اتفاقيات الجات بإلغاء الكوتا التجارية وتخفيض التعرفات الجمركية ومنع استعمال السياسة التجارية لأغراض صناعية وفتح الأسواق الزراعية. ومع ضخامة الجهود التي بذلتها أمريكا لتحقيق هذه السياسة إلا أنها لم تؤتِ ثمارها وكانت نتائجها محدودة للغاية؛ وظل الأمر على هذه الحال إلى أن أتت الفرصة الذهبية وهي الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ومنها إندونيسيا.

إن تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الإندونيسي يعني ربطه بالمتطلبات التي تخدم الاقتصاد الأمريكي، بغض النظر عن مصالح أهل إندونيسيا. فهو الذي أشرف على وضع الميزانية لهذا العام والتي يعتبرها (واحد) إنجازاً كبيراً! ونظرة سريعة إلى "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية" الموقعة بين الصندوق وإندونيسيا تُري بوضوح كيف أن الصندوق أصبح يتحكم في مقدرات البلاد: فهو الذي يتحكم في الأجور والعلاوات السنوية وفي أسعار السلع حتى الأساسية منها، وفي الخدمات، وفي

التعرفة الجمركية، ويشرف على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وسوف يعمل على الحد من الصناعات الإندونيسية التي تنافس البضائع الأمريكية مثل مشروع إنتاج السيارات ومشروع إنتاج طائرات الركاب وغيرها من المشاريع التي كانت تتقدم بخطا واسعة قبل حصول الأزمة. وهكذا يكون الصندوق قد نجح في ربط الاقتصاد الإندونيسي بعجلة الاقتصاد الأمريكي ربطاً محكماً، وأصبحت البلاد تحت رحمته في سياستها الداخلية والخارجية، أو بالأحرى تحت رحمة الاستعمار الأمريكي الذي أدخله سوكارنو وسوهارتو بديلاً عن الاستعمار الهولندي (والياباني) الذي كلف البلاد غالياً عندما تم التخلص منه؛ وها هو (واحد) ومن قبله حبيبي يمشي على خطا سوهارتو في ترسيخ أقدام هذا الاستعمار الخبيث.

إن صندوق النقد الدولي أصبح يشكل خطراً كبيراً على شعوب العالم ودوله، ما حدا ببعض المفكرين الذين يتمتعون بالنزاهة إلى المطالبة بإلغائه أو وضع قيود للحد من تدخله في الشئون الداخلية والخارجية لهذه الشعوب. إن أمريكا تتخذ من

صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي أدوات قوية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما حصل مثلاً عندما أجبر الصندوق حكومة سوهارتو عام ١٩٩٨ على رفع سعر السلع الأساسية، ما أثار مظاهرات احتجاج عارمة عمت الأراضي الإندونيسية فضيقت الخناق عليه وأجبرته على التنازل عن الحكم. ولذلك نرى أن أمريكا تحافظ على هذه الأدوات بقوة وثبات، قالت أولبرايت، وزيرة خارجية أمريكا، في تعليقها على الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ما نصه: "دعمت الولايات المتحدة، بكل قوة، الخطط التي يقودها صندوق النقد الدولي لكل من تايلند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية من أجل إعادة الاستقرار المالي ومن أجل حماية الأسواق الدولية، وكل خطة تقتضي من الدول صاحبة الشأن أن تتخذ الخطوات المهمة اللازمة لإصلاح اقتصادها، وتشمل هذه الخطوات إعادة هيكلة القطاعات المالية، واتخاذ تدابير جديدة لتحسين شفافية التنظيم المالي وفتح أسواق مهمة، ولن تصرف مساعدات للدول التي لا تنفذ هذه البرامج المتفق عليها مع

صندوق النقد الدولي". وقالت: "هذه الدول أصدقاء وحلفاء لنا ويجعلهم رخاؤهم أحسن الزبائن لصادرات الولايات المتحدة". وقالت: "إن صادراتنا تفتح المجال أمام أحد عشر مليون وظيفة للأمريكيين وتزيد من حركة اقتصادنا وتساعد على تأمين مستوى معيشة أعلى للعائلات الأمريكية". وقالت: "نعتقد أن صندوق النقد الدولي يجب أن يظل خط الدفاع الأول لمواجهة أية اضطرابات مالية أو نزاعات اقتصادية".

لم يتعرض البيان لمعالجة الأسباب المباشرة التي أدت إلى حصول الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد منذ أواسط عام ١٩٩٧ والتي كانت آثارها مدمرة إلى حد كبير، إذ حصل الانهيار الشامل للاقتصاد الإندونيسي ففقدت الروبية ٨٠ بالمائة من قيمتها أمام الدولار، وعجز المدينون عن سداد ديونهم بالدولار، وانهار النظام المصرفي، وتم إغلاق ستة عشر مصرفاً في فترة وجيزة، بناءً على طلب صندوق النقد الدولي؛ ما أثار الناس خوفاً على مدخراتهم. وأفلس الكثير من الشركات وعمت البطالة وتعطل الكثير من المصالح والمرافق العامة. وما تبع هذه

الأزمة من أزمة الحكم التي أشغلت الناس وكلفت التضحيات إلى أن أطاحت بسوهارتو وحبيبي من بعده. وما نتج أثناء ذلك من فصل تيمور الشرقية، وقيام حركات الانفصال، وظهور النزاعات الدينية والعنصرية. نعم لم يتعرض البيان لمعالجة الأسباب المباشرة لهذه الأزمة التي لم تمر البلاد بمثلها منذ عام ١٩٤٥ أي منذ محاربة الاستعمار الهولندي والياباني وطردهما من البلاد. لم يتعرض للأسباب واكتفى بذكر الآثار، كمن يداوي العَرَض دون المرض؛ وترك البلاد فريسة في أحضان صندوق النقد الدولي يفعل بها ما يشاء وفقاً للمصالح الأمريكية. لم يتعرض للأسباب لأنها تمس المصالح الأمريكية.

إن السبب الحقيقي للأزمة هو فتحُ البلاد أمام رأس المال الأجنبي وعلى الأخص الأمريكي بدون رقابة أو قيود، وجعل اقتصاد البلد تابعاً للاقتصاد الأمريكي. إذ إن الأزمة بدأت منذ انهيار البات التايلندي في أيار/مايو ١٩٩٧ حين سحب المستثمرون والمضاربون أموالهم المقدرة بمليارات الدولارات من السوق التايلندية. ثم انتقلت العدوى بعدها إلى باقي دول

جنوب شرق آسيا: كوريا الجنوبية، الفلبين، سنغافورة وإندونيسيا. إذ تم تهريب المليارات من هذه الدول، ما تسبب في انهيار عملاتها، وكان أكثرها تأثراً إندونيسيا التي اتخذت بها الأزمة اتجاهات عدة لا تزال تتفاعل داخل البلاد.

إن إندونيسيا بلد غني لا يحتاج إلى أموال المستثمرين من أجل تنمية ثروته الداخلية، ولا يحتاج إلى قروض صندوق النقد الدولي أو إلى مشاريع البنك الدولي أو إلى أية مساعدات خارجية. فهي بلد نفطي من دول الأوبك وتصدر الغاز الطبيعي والنحاس والنيكل وتعتبر سابع مصدر للذهب في العالم، وتنتج الفحم وبها خامات الحديد والمنجنيز والكبريت والفوسفات والفضة وغيرها من المعادن، وتصدر الأخشاب وكثيراً من المواد الزراعية. وسوقها الداخلية سوق واسعة فيها ٢١٦ مليون نسمة فيمكنها تقوية اقتصادها بنفسها دون الاعتماد على التصدير أو رأس مال المستثمر الأجنبي. وهذا يحميها من تقلبات الأسواق العالمية وانهياراتها. كما أنها يمكنها أن تتخذ الذهب كأساس لعملتها، ما يجعلها قوية لا تتأثر بأسواق العملة المتقلبة على

الدوام، ولا يكون للاستعمار الأمريكي عليها سبيل.

أما ما ذكره البيان عن الفساد المستشري في أجهزة الدولة فهو فساد قديم منذ أن قامت الجمهورية الإندونيسية، وسببه تبنيها نظاماً وضعياً لتنظيم حياة الناس، ولن يقضي على الفساد أي إصلاح أو ترقيع، بل إن ذلك سيطيل من عُمُرِه. وهذه الظاهرة ليست مقتصرة فقط على الدول التي يسمونها متخلفة، بل هي موجودة أيضاً في الدول التي يسمونها متقدمة. ولا تخلو منها دولة من دول العالم، ولا تسلم منها حكومة من الحكومات. فكلما أتت حكومة جديدة كشفت عن فساد التي سبقتها، فهي ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي النتن الذي ينادي به (واحد) وغيره من الذين أكلتهم الحضارة الغربية. والطريق الوحيد للخلاص من هذا الفساد هو بالعودة إلى الإسلام في إقامة خلافته وتطبيق أحكامه كاملة في جميع ميادين الحياة، فهو العلاج الناجع لكل مشاكل الحياة ولجميع الناس في الحكم والاقتصاد والمال والحركات الانفصالية والنزاعات الداخلية وغيرها.

إن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها إندونيسيا والشعب الإندونيسي منذ ما يزيد عن خمسين عاماً، أي منذ ما يسمى بالاستقلال وإلى هذه اللحظة، هي التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية والخارجية. وأكثره خطورة أن تمارِس هذا التدخل دولةٌ كبرى من الدول صاحبة النفوذ القوي في السياسة الدولية. فالخطر الماثل أمام الشعب الإندونيسي هو التدخل الأمريكي الطامع في البلاد لإبقائها تحت هيمنته من أجل الاستمرار في نهب ثرواتها الهائلة، والاستمرار في جعلها سوقاً لتصريف منتجاته، ومن أجل الاستفادة من موقعها الاستراتيجي المهم على المحيط الهادئ. وليست المشكلة الرئيسية اقتصادية أو مالية أو في الحركات الانفصالية والنزاعات الداخلية كما يتوهم كل الخبراء والمحللين والسياسيين. إن التدخل الخارجي هو الذي يؤثر في استقلال البلاد ويسلب الشعب إرادته ويتحكم في شئونه ومقدراته، ويتمثل الاستقلال قبل كل شيء في استقلال الرأي الذي يتخذه الحاكم في حكمه للبلاد، ومنه يأتي الاستقلال في السياسة الداخلية والخارجية ومن أجله تدخل الدول وشعوبها في

حروب مع الدول والشعوب الأخرى للمحافظة عليه. ولذلك فإنه من المستغرب والمستهجن أن يقر حاكم إندونيسيا أمام مجلس الشعب الاستشاري بتدخل صندوق النقد الدولي في شئون البلاد ولا يقوم المجلس بعزله ومحاكمته! إن خطورة الدولة الكبرى آتية من أنها تعمل على فرض وجهة نظرها قبل كل شيء ولو ناقضت الإسلام الذي يعتنقه أهل إندونيسيا، وآتية من أنها تعمل داخل البلاد بدافع من مصالحها الذاتية: سياسيةً وماليةً واقتصاديةً وغيرها، بغض النظر عن مصلحة أهل البلاد. فأمريكا هي التي أتت بسوهارتو عندما رأت فيه مصلحتها، وهي التي استمرت في دعمه ما يزيد عن ثلاثين عاماً، وهي التي درّبت جلاوزته ومخابراته في دورات تدريبية أنفقت عليها ملايين الدولارات، وهي التي سكتت وتسترت على ظلمه وتجاوزاته، ثم جعلت منها مادة إعلامية ضده عندما قررت عزله؛ وهي التي أطاحت به عندما خشيت على أموال شركاتها من الضياع حين عجز عن احتواء الأزمة؛ ومن أجل التخلص منه أوقعت البلاد في حالة من القلاقل والفوضى والاضطرابات التي كلفت الكثير

من الأرواح والأموال، وأخفت هذه الأعمال تحت شعارات المطالبة بالحرية والديمقراطية. ولما رأت في الجيش إمكانية التمرد عليها أخذت في هدم قواه المعنوية وإساءة سمعته، ووجهت إنذارات التهديد لكبار الضباط على لسان مبعوثها اليهودي هولبروك عندما زار البلاد، وعملت على تمكين عميلها (واحد) من إحكام السيطرة على الجيش والتحكم به.

خلا البيان تماماً من أي ذكر للعلاقات الخارجية مع أهميتها البالغة وارتباطها المباشر بالمشاكل القائمة التي وردت فيه؛ فهل حققت وزارة الخارجية في الأسباب الكامنة وراء حضور السكرتير الأول للسفارة الأمريكية مؤتمرَ البابوا وفي حضور المندوب الأسترالي والإنجليزي وغيرهم من الأجانب الذين حضروا المؤتمر؟ وهل حققت وزارة الداخلية أو سألت دولة غينيا الجديدة المجاورة أو سألت أستراليا عن السبب في إرسال الأسلحة لدعاة الانفصال في إريان جايا؟ هل قامت الحكومة بسؤال الحكومة الأمريكية والحكومة الهولندية عن الدوافع وراء الدراسات الجارية واستكتاب بعض المفكرين والسياسيين من أجل بيان عدم

شرعية ضم إندونيسيا لإريان جايا لإبطال قرار الأمم المتحدة في ذلك، وإعادة تصحيح كتابة التاريخ على حد زعمهم؟ وهل عرفت الحكومة دوافع القذافي في تدريبه لأعضاء حركة تحرير أتشيه وقيام ماليزيا بدعمها، وهل سألت عن تهريب أسلحة لها من تايلند؟ وهل عرفت الحكومة أنه يجري تدويل النزاع في المولوك عن طريق تدخل البابا والأمم المتحدة والتصريحات الأمريكية المتتالية من أجل فصل الإقليم بحجة أن أكثرية سكانه نصارى كما يجري نشر ذلك في أجهزة الإعلام المغرضة؟ لم يهتم عبد الرحمن واحد ولا حكومته بأي شيء من أمور السياسة الخارجية هذه، رغم علاقتها المباشرة بالمشاكل الداخلية. وحين تكلّم عبد الرحمن واحد في السياسة الخارجية لم يجد إلا أن يقترح أن يتنازل المسلمون عن السيادة على القدس وعن السيادة على الأماكن المقدسة فيها لدولة يهود الغاصبة! وللتدويل تحت إدارة الأمم المتحدة! فهو صمت دهراً ثم نطق كفراً، كما يقول المثل. كان يجب على الحكومة الإجابة عن هذه الأسئلة بالأعمال لا بالأقوال، ويجب على أبناء الأمة وبخاصة أعضاء مجلس الشعب

الاستشاري بمن فيهم أعضاء مجلس النواب وكبار ضباط الجيش النافذون أن يحاسبوا الحكومة على أعمالها بهذا الخصوص من أجل القضاء على أسباب الفتنة الحقيقية التي تهدد البلاد.

أما ما ورد في ثنايا البيان وما تتذرع به الحكومة من القول إن حركات الانفصال لا تمثل رأي سكان الأقاليم أو إن "بعض الدول الصديقة أظهرت بكل إخلاص تأييدها الكامل لمساعدة إندونيسيا للخروج من صعوباتها" فإنها أقوال لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تزيد نار الفتنة إلا اشتعالاً. ويكفينا عبرةً ما حصل في قضية تيمور الشرقية، إذ انقلبت الدول التي كانت تظهر لنا الصداقة والتأييد في يوم وليلة، ضدنا. لقد كانت أستراليا أول من أيد ضم تيمور الشرقية وأول من اعترف بفصلها، وقد قام سوهارتو بضم تيمور الشرقية بعد ساعات قليلة من اجتماعه بفورد (رئيس الولايات المتحدة) ووزير خارجيته كيسنجر عام ١٩٧٥. وبعد انتهاء الحرب الباردة أخذت بتحريك قضية تيمور عن طريق مجلس الشيوخ والأمم المتحدة تحت ستار حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، إلى أن

قامت إدارة كلينتون بالضغط على إندونيسيا للتخلي عنها حين جاءت الفرصة المواتية بحصول الأزمة التي مرت فيها البلاد. فصداقة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتحدث عنها (واحد) هي كصداقة الأفعى. ومن ذلك ندرك أنه يحرص على مصالح أمريكا والتبعية لها أكثر من حرصه على إندونيسيا والشعب الإندونيسي، وبخاصة عندما عيّن في ٢٠٠٠/٠٢/٢٨ وزير الخارجية الأمريكي السابق اليهودي كيسنجر، المعروف بعدائه للإسلام والمسلمين مستشاراً له.

إن الأحداث في الوقت الحاضر تسير في اتجاه فصل أقاليم أتشيه وإريان جايا (البابوا) والمولوك، وهي أقاليم غنية، ففي أتشيه يوجد النفط والمخزون الضخم من الغاز الطبيعي الذي يبلغ ثلث مجمل الصادرات الإندونيسية من الغاز، وينتج مصنع الغاز في آرون ١٢ مليون طن من الغاز السائل سنوياً، وقد بلغت أرباحه عام ١٩٩٨ مليارين من الدولارات، وتمتلك ٣٠ بالمائة منه "شركة موبيل للزيت" الأمريكية. أما إريان جايا ففيها منجم جراسبيرج، وهو من أكبر مناجم الذهب والنحاس في العالم، وتمتلك منه شركة فري بورت مكمارون الأمريكية ٨٠

بالمائة، وكانت أرباحه في عام ١٩٩٨ ما يعادل ٢ مليار دولار في السنة. أما المولوك القريبة من المناطق النصرانية المجاورة لشرق إندونيسيا وهي أستراليا ودولة غينيا الجديدة وتيمور الشرقية فإنه جرت إثارة الناحية الدينية فيها لكسب تأييد الغرب لتسهيل فصلها.

أيها المسلمون في إندونيسيا: أنتم أكبر دولة من الدول القائمة في العالم الإسلامي، وبلادكم من أغنى بلاد العالم بالثروات والخيرات والموقع، وأنتم جزء لا يتجزأ من خير أمة أُخرجتْ للناس. فما بالكم ترضون بالكفار يمزقونكم ويحكمونكم ويأكلون خيرات بلادكم؟! كيف يرضى من عنده القرآن والسنة النبوية أن يتركهما ويتبع أنظمة الكفار الفاسدة؟ كيف يرضى من وضعه اللهُ في مركز قيادة العالم أن يتخلى عن مركزه ليعيش ذَنَباً تابعاً للشعوب الضالة؟ كيف يرضى من أعطاه الله أغنى البلاد أن يعيش في أفقر الحالات؟

كانت هولندا تحكمنا عن طريق تمزيقنا وإيقاع العداوات بيننا، ثم طمعت فينا اليابان وحكمتنا بضع سنين، ثم جاءت

أمريكا وحكمتنا عن طريق عملائها: سوكارنو ثم سوهارتو وحبيبي ثم الآن (واحد). حرام علينا أن نرضى أن يحكمنا عملاء للكفار يطبقون علينا أنظمة الكفر، فالله سبحانه يقول: ﴿**وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلاً ١٤١**﴾ ويقول: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥**﴾.

أيها المسلمون: أنتم قادرون الآن على التخلّص من الواقع السيّئ الذي تعيشون فيه. فاتَّخِذوا قرارَكم أن تخلعوا أفكار الكفر وأنظمة الكفر وقوانين الكفر، وأن تأخذوا أفكاركم ودستوركم وأنظمتكم وقوانينكم من عقيدتكم: من كتاب الله وسنة رسوله. واتَّخِذوا قرارَكم أن تخلعوا كلَّ حاكم يرفض كتاب الله وسنة رسوله ويريد أن يبقى يحكم بأنظمة الكفر. إخْلَعوا هذا الصنف من الحكام، واختاروا حاكماً تبايعونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله. وبذلك تنصرون الله فينصركم الله. ﴿**إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧**﴾.

حزب التحرير – إندونيسيا